مراجعة علمية لكتاب

"أحكام الوقف والصدقات"، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصاف (ت 261هـ)

دراسة وتحقيق صبح عقله البدّاح، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1438هـ.

مراجعة: علي أحمد الندوي

أستاذ مشارك – معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. تُقدم هذه الورقة عرضاً لكتاب "أحكام الوقف والصدقات" للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصاف المتوفى سنة 261 للهجرة. ويُعد الكتاب من أوائل المراجع الفقهية التي أفردت موضوع الوقف بتأليف منفرد خاص. وأصل هذه الطبعة التي نقدم عرضاً لها رسالة علمية أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله قام بها المحقق صبح عقله البدّاح. وقد استوعب هذا الكتاب الكثير من الآراء الاجتهادية، وهي في الغالب متوافقة مع المذاهب الفقهية الأخرى. ويكاد يكون هذا الكتاب بمثابة دليل يسترشد به في معالجة القضايا المستجدة في مجال الوقف.

الكلمات الدالة: أحكام الوقف، الخصاف، التحقيق العلمي، التاريخ الفقهي للوقف، قضايا مستجدة في الأوقاف.

تصنيف KAUJIE: E21, E22, E23

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد

فإنه من المعلوم أن الوقف من أبرز معالم الحضارة الإسلامية عبر التاريخ وله نفوذ قوي وأثر بالغ في إصلاح المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك طبقات وشرائح متعددة ظلت تستفيد من الأوقاف، وعاشت في ظلالها الوارفة. وهذا ما ندركه بمجرد الإمام بنماذج الأوقاف ومشاهدها المتنوعة.

على أن الاتجاه الغالب تجسد في الوقف على المساكين قديماً. وهذا ما يعبر عنه قول الإمام الخصاص: "أصل الوقف إنما يُطلب به ما عند الله، وأصله للمساكين." (ص 246 من الكتاب)⁽¹⁾، و"أصل الوقف للمساكين، لأن الوقوف كلها إنما هي لله تبارك وتعالى ... إنما الصدقات للمساكين"، (ص 396).

وكان للعلماء دور فعال في تنشيط ظاهرة الأوقاف، من خلال البحث حولها والحث عليها، بتتبع النصوص التشريعية المعززة لفعل الخيرات والإنفاق لصالح البشرية. ومن المراجع العلمية التي تصدرت لاستعراض مسائل الوقف كتاب الإمام الخصاص، الذي نحن بصدد عرضه، فلدى الخوض في طياته يتسنى لنا الوقوف على كثير من القضايا التي درست قديماً ولكنها لا تزال غضةً طريةً، تلامس الواقع الحاضر.

وأما هذا العرض فالهدف منه إبراز خصائص الكتاب، والكشف عن أنواع مختلفة من الوقف، والتنبيه على ضوابط فقهية صاغها المؤلف خلال توجيهه لمسائل الوقف

في شتى المناسبات، وبيان طائفة من القضايا المهمة التي جاء التركيز عليها في ثنايا الكتاب. وفي ما يلي بيان ما توخيت عرضه وفق المحاور الآتية المتتابعة:

1- المحور الأول: منهج المؤلف ومزايا الكتاب:

وفي ما يلي بيان كلا الجانبين وفق الترتيب الآتي في عدة نقاط:

(أ)- منهج المؤلف:

- بدأ الكتاب بإيراد نصوص وأثار كثيرة تعزز مشروعية الوقف. وكانت البداية بالأوقاف في عصر النبي صلى الله عليه وسلم. ثم برصد الآثار الدالة على أوقاف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من السلف الأوائل.

- اتبع المؤلف أسلوب الحوار العلمي من سؤال وجواب، لكي تتضح الرؤية للمسائل المعروضة.

- الاعتناء بالتمثيل والتنظير في الربط بين الوقف والوصية والفرق بينهما. وذلك بالنظر إلى ما يوجد بين البابين من انسجام في كثير من الأحكام، فكلاهما داخل في زمرة التبرعات، ولذا عني الإمام الخصاص ببيان الصلة بين مسائل الوقف والوصية في مناسبات متعددة، فقد تكرر قوله بأن الوقف قياس على الوصية على أنه نبه على أوجه الخلاف بينهما في مواضع، منها ما يأتي:

- "الوقف لا يشبه الوصية بالثلث، من قبل أن كل شيء يبطل من الثلث فهو راجع ميراثاً إلى ورثة الموصي، وما يبطل من هذا الوقف لم يرجع ميراثاً، إنما يكون ذلك للبطن الثاني...، وعلى أنهم إن كانوا ذكوراً وإنثاءً كان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لم يكونوا ذكوراً وإنثاءً وكانوا ذكوراً كلهم أو إنثاءً كلهم كان ذلك بينهم بالسوية، وعلى هذا أمور الناس ومعاشهم"، (ص 224).

(1) يجدر التنبيه إلى أن ما سيرد بين قوسين من أرقام للصفحات في ثنايا المراجعة فهي تعود للكتاب المُراجع، وفي الإحالة لغيره يتم الإشارة لذلك بوضوح.

5- شراء أكفان في كل سنة، يكفن بها الفقراء من المسلمين أو في حفر قبور لموتى المسلمين.

6- تطهير يتامى المسلمين.

7- شراء أكسيّة وتوزيعها على الأرامل واليتامى وفقراء المسلمين أو فقراء أهل السجون.

8- إصلاح القناطر والجسور، (ص 305).

9- الوقف على المرضى والأطباء، وربما عبر عن ذلك بـ "بیمارستان"، (ص 305).

10- الوقف على الحج والعمرة، (ص ص: 157-160).

11- الوقف على حفظة القرآن الكريم، (ص 184).

12- صرف الغلة في الحج عن الواقف، أو الغزو عنه، أو في كفارات أيمانته، أو التصديق بها في كل سنة مكان زكاة فرط فيها، أو جعل الغلة في قضاء ما عليه من الدين. فالوقف جائز نافذ في هذه الوجوه كلها التي يجوز أن تنقطع، على أن يجعل الوقف في النهاية للفقراء، (ص 526).

13- وقف الحوانيت- المحلات التجارية- وهي في الأصل مؤجرة إجارة طويلة لا تكاد تنقطع. جاء تحت عنوان "مطلب وقف الحانوت- أي دكان البائع- في السوق":

- "قلت: فما تقول في حوانيت السوق لو أن رجلاً وقف حوانيت من حوانيت السوق؟

قال: إن كانت الأرض إجارة في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها، فالوقف فيها جائز"، (ص: 163-164).

2- المحور الثاني: نبذة من ضوابط الوقف

على شاكلة معظم المراجع الفقهية، قد تضمن هذا الكتاب في طياته طائفة كبيرة من الضوابط المتعلقة بالوقف، من أبرزها:

1- "حقوق أهل الوقف في الغلة دون الرقبة"، (ص 451).

- "كل ما بطل من الغلة عن واحد من أهل الوقف فإنما يرجع ذلك إلى المساكين ... وما يبطل من الثلث فمرجه إلى الورثة"، (ص 416).

- "كل من أوصى بوصية فله الرجوع عنها"، و "الوقف في المرض بمنزلة الوصية في النفاذ لا في الرجوع عنه"، (ص 460).

ومما يتميز به الوقف أنه يملك. بمعنى أن الوقف له ذمة مالية مستقلة، وهذا ما نجده تلميحاً عند الإمام الخصاف، ومن العبارات المشيرة إلى هذه النقطة:

- "ليس يزول من ملك الواقف إلى ملك مالك، وإنما يزول من ملكه إلى الوقف"، (ص 442).

ب) مزايا الكتاب:

- من أبرز مزاياه أنه من الكتب الرائدة في الوقف، فمؤلفه من أعيان القرن الثالث الهجري، ويكاد يكون أوسع الكتب في هذا المجال. ومن ثم تراه يستوعب معظم قضايا الوقف وأنواعه: فهناك نصوص تكشف عن اتجاهات الواقفين في تسهيل ريع الوقف في أنواع من الطاعات. ويستوحى منها سعة آفاق الوقف منذ العصور المبكرة.

ومنها ما جاء تحت عنوان "باب الوقف في أبواب البر"، حيث يستفاد منه جواز صرف غلة العقار الموقوف بعد النفقة عليه في جملة من الأمور، ويمكن تلخيص جهات الاستحقاق المحددة المذكورة في الباب المشار إليه ومن خلال بعض عباراته الأخرى في مواضع متفرقة، في المجالات الآتية:

1- الفقراء والمساكين.

2- ابن السبيل.

3- مساجد المسلمين في المواضع التي يحتاج إليها.

4- عمل سقايات المسلمين، أو احتفار آبار، ونصب

حباب - أي جرار- يشترى ماء ويصب فيها يشربه الناس.

9- "كل من مات من ولد الصلب يرجع نصيبه على من بقي من ولد الصلب"، (ص 236).

10- "كل من سوى الوالدين والولد من الأجداد والجدات، وولد الولد وإن سفلوا، فإنهم يدخلون في القرابة"، (ص 364).

11- "إذا كان آخر كلام الواقف مناقضاً لأوله يعمل بآخر الكلامين"، (ص 240).

12- "من حدث من أهل الوقف يدخل في الوقف، لأن من حدث في الوقف حظه فيه قائم"، (ص 477).

13- "كل وقف يكون مذهب الواقف أن تكون غلته للمساكين، فإنما ينفذ ذلك على المساكين"، (ص 500).

14- "ما كان وقفا في الصحة من جميع المال فلا قول للوارث فيه"، (ص 543).

15- "السبيل في الوقوف المتقدمة أن يُنظر فيها إلى ما يُوجد من رسومها في دواوين القضاء"، (ص 383).

قال في "باب الوقوف المتقدمة": قلت: رأيت هذه الوقوف التي تقادم أهلها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما السبيل فيها؟ قال: ما كان في أيدي القضاة منها وما كان لها رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم يعمل عليها، فالقياس فيها إذا تنزع القوم فيها أن يحملوا على التثبيت، فمن ثبت في ذلك شيئاً، حكم له به"، (ص 308).

وبصرف النظر عن تلك الضوابط والكليات الخاصة بالوقف، هناك قواعد يسيرة بمعنى أنها ليست خاصة بالوقف، وإنما هي أوسع دائرة، جاءت في معرض الحديث عن مسائل من الوقف، لا بأس بذكرها فيما يأتي:

وبناءً على ذلك إن أرش نقص الوقف ليس من غلته فلا يستحقه أهل الوقف. ففي حال أخذ القيمة من غاصب الأرض الموقوفة، التي كانت وفقاً على المساكين، لا تقسم القيمة عليهم، لأن حقوق أهل الوقف، المساكين كانوا، أو قوماً بأعينهم إنما في الغلة، وأما الرقبة وما يحدث بسببها فلا حق لهم في قسمتها بينهم، (ص: 451-453).

2- "كل غلة تحدث تدخل في ملك من كان من القرابة مخلوقاً يومئذ"، (ص 266).

3- "الغلة إنما تجب لمن كان فقيراً عند القسمة في وقت القسمة"، (ص 187).

4- "تقسم الغلة يوم تجيء على عددهم من الرجال والنساء والصبيان"، (ص 249).

5- "تقسم الغلة على عدد الرؤوس لا يفضل بعضهم على بعض"، (ص 375).

يفهم من هذا الضابط أن العبرة بيوم قسمة الربيع لا بيوم الوقف في تحديد من يدخل في سلك الفقراء من المستحقين، وقد عرّج على هذا الموضوع في أكثر من مناسبة.

6- "كل بطن تصير الغلة لهم، فإنما تقسم على عددهم"، (ص 235).

7- "كل من كان يناسبه من قبل أبيه إلى أقصى أب له في الإسلام فهم أهل بيته"، (ص 179).

ذكر هذا الضابط عند عرض مسائل تتعلق بالقرابة ولتحديد من يشملها معنى أهل بيته، فيما إذا خصص الوقف بهذا اللفظ.

8- "من يحدث من قرابة الواقف هو بمنزلة من كان يوم وقف الواقف"، (ص 186).

- كل وقف جائز، يسلك بغلاته السبل التي اشترطها الواقف وحددها، (ص 240).

- "من وقف وقفًا، ليس له أن يغيره عن حالته الأولى، إلا أن يكون اشترط ذلك في عقدة الوقف"، (ص 414).

- "يبطل الوقف إذا شرط فيه أن له إبطاله أو بعضه أو رد ما ملكه"، (ص 480).

وفيما يظهر أن هناك مرونة كبيرة في توسيع دائرة الشروط على أن يؤول الوقف في نهاية المطاف إلى الفقراء عقب انقراض الجيل الموقوف عليه أو انعدام الجهة المستحقة، وذلك تأسيسًا على قول أكثر العلماء بتأييد الوقف. وهذا ما يتضح من كلامه في مناسبات متعددة، ومنها ما نلمسه في النص الآتي من الكتاب:

"قلت: رأيت إن قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا على أن يبدأ بالبطن الأعلى منهم، ثم الذين يلونهم بطنًا بعد بطن حتى ينقرض آخرهم حتى سبّل ذلك، ثم قال: على أن لي أن أنفق غلات هذه الصدقة وما شئت منها على نفسي وولدي وعيالي وحشي وفي حوائجي ونوائي وأقضي منها ديني، على أن أزيد من رأيت أن أزيد من أصل هذه الصدقة وأنقص من رأيت أن أنقصه، وأخرج منهم من رأيت إخراجهم، وأدخل فيها من رأيت إدخاله، وأعمل في جميع ذلك برأيي أبدًا ما دمت حيًا، فإذا حدث الموت عليّ أجريت غلة هذه الصدقة على الحال التي تكون عليها يوم حدث الموت إن أحدثت فيها شيئًا ويكون آخرها للمساكين. قال: هذا جائز"، (ص 283).

خلاصة الكلام أنه ينفذ هذا الوقف وفق الشروط المذكورة. إذ ليس في ذلك ما يعارض الشرع.

16- "القول قول المقر فيما في يديه"، (ص 426). وعلى هذا: "كل من في يديه أرض أو دار أو غير ذلك كائنا من كان، إذا أقر في ذلك بشيء، جاز إقراره"، (ص 395).

17- "الملك أقوى من اليد، وبالمملك تستحق الأشياء لا باليد، إلا أن تكون يدا قائمة فيها الآن فتقرّ فيها إلى أن يجيء من يستحقها بالمملك"، (ص 431).

18- "كل شهادة يجز الشاهد بها إلى نفسه مغنمًا، أو يدفع بها عنه مضرة فإن شهادته لا تجوز"، (ص 417).

فإذا شهدا أن الواقف وقفها على أهل بيته وهما منهم تبطل. وكذلك إن كان الشاهد يجز بشهادته منفعة إلى أبويه أو إلى ولده أو إلى زوجته، فشهادته باطلة، (ص 417). وعلى هذا الأساس: "لا تقبل شهادة القرابة بعضهم لبعض"، (ص 207).

3- المحور الثالث: القضايا البارزة التي تطرق إليها المؤلف

1- مراعاة شروط الواقف ومدى اعتبارها:

هذا من أهم الموضوعات في مجال الوقف، حيث إن الواقف متبرع غير مجبر، فهو حر في اتخاذ قراراته، ما لم تكن الحرية متعارضة مع قواعد الشرع. وقد جاء التركيز على الشروط في مناسبات كثيرة، ومنها ما نلاحظ فيما يأتي من العبارات:

- "الشروط في الوقف جائزة"، (ص 207).

قال عند بيان الفرق بين المسجد والوقف، وكلاهما إنما يطلب بهما ما عند الله تعالى:

"الشروط جائزة في الوقف، وعلى هذا جرى الأمر فيها، على أن له أن يدخل فيها من رأى، ويخرج من شاء، ويزيد من شاء، وينقص من شاء، وتكون وقفًا على قوم عشر سنين، ثم تكون بعد العشر سنين وقفًا على قوم آخرين. قال: إن هذا كله جائز في الوقف، وإن المساجد ليست على هذا"، (ص 207).

والهدف من الاستبدال في الغالب توفير العوائد أكثر، وهذا مقيس على جواز الاستبدال في حال اهتراء الوقف وخرابه. ومن ثم أجاز أبو يوسف الوقف إذا شرط بيعه والاستبدال به. ومما يؤكد ذلك، قوله في توجيه هذا الرأي: "ألا ترى أن رجلاً لو وقف أرضاً له فيها نخل فتقّل نخلها، وخربت الأرض حتى لم تغل شيئاً، كان يبيعها والاستبدال بثمنها أقل مساحة منها أعود على أهل هذا الوقف وأصلح لهم، لأنه لا بأس ببيعها وأن يشتري القاضي بثمنها أرضاً أقل منها فتكون وقفاً على هذا الشرط، فإن كان هذا جائزاً فلا بأس أن يشترط الواقف بيع ما وقف والاستبدال به ما يكون وقفاً مكانه"، (ص 140).

2- تأييد الوقف وتأقيته: يظهر بإمعان النظر في كلام الفقهاء أن الاتجاه الغالب العام هو أنه يجب أن يكون الوقف مؤبداً. قال المؤلف في معرض الكلام عن الشروط في باب الوقف: "والوقف هو الذي يكون دائماً أبداً لا يملكه أحد ولا يرجع إلى ملك صاحبه ولا إلى ورثته"، (ص 132). وهذا بمثابة تعريف للوقف، فعنصر البقاء في الوقف شرط جوهرى لصحة الوقف، حيث قال في موضع آخر: "والوقف إنما يكون دائماً باقياً على وجه الدهر، فإذا خرجت عن حد الوقف فليست وقفاً"، (ص 139).

وانطلاقاً من هذا المبدأ إذا كان الوقف لجهة ما وشيكة الانقراض ففي النهاية يؤول ريعه إلى المساكين. وقرر الإمام الخصاف هذا الموضوع وأكد مراراً، وهذا ما ندركه من العبارات الآتية، التي جاء سبكها على طراز الكليات:

1- "كل ملك لم يخرج عن ملك مالكة فليس بوقف"، (ص 287).

2- "كل وقف ينقطع ولا يكون جارياً على وجه الدهر فهو باطل"، (ص 304).

وفي الواقع يتمشى هذا الاتجاه مع رأي القاضي أبي يوسف المبني على التوسع في باب الوقف، ولزيد من التوضيح والتعزيز لما ذكر آنفاً أضيف نصاً آخر في هذا الصدد وهو كما يأتي:

"قال أبو يوسف: الوقف جائز في الصحة والمرض، فما كان في الصحة فهو جائز من جميع المال، وما كان في المرض فهو جائز من الثلث، وقال أبو يوسف: وقف المشاع جائز، وقال: إن استثنى الواقف أن له أن ينفق من غلة صدقته على نفسه وعياله وحشمه، وأن يقضي منه دينه، فهو جائز. وإن لم يخرج الوقف من يده ولم يدفعه إلى غيره فالوقف جائز. وقال: إن استثنى الواقف أن يبيع الوقف وأن يستبدل بثمنه وقفاً مكانه، جاز ذلك. وللواقف أن يشترط أن يزيد من رأى زيادته وينقص من رأى نقصانه، ويدخل في الوقف من رأى إدخاله، ويخرج منه من رأى إخراجة بعد أن يجعل آخره للمساكين"، (ص: 275-276).

هنا ينبغي التنبيه بأن الشروط من هذا القبيل جائزة في الوقوف، وعلى هذا جرى الأمر فيها، ولكن المساجد ليست على هذا، فإذا جعل داره مسجداً ثم شرط إبطاله لا يصح شرطه، "فالاشتراط في المساجد لم يجوزه أحد"، (ص 303).

وبمناسبة الحديث عن شروط الواقفين ينبغي التصدي لما يتصل بشرط البيع والاستبدال: فهذا الموضوع من القضايا المهمة المثارة في باب الوقف. قال العلامة الخصاف تحت "باب الرجل يقف الأرض على أن له أن يبيعها":

- "ولو أن رجلاً وقف أرضاً له على قوم بأعيانهم ومن بعدهم على المساكين، واشترط في الوقف أن له أن يبيع هذه الأرض ويشتري بثمنها ما يكون وقفاً مكانها على شروطها وسبلها الموصوفة في كتاب وقفه، قال: الوقف جائز والشرط الذي اشترطه في ذلك جائز، وهذا قول أبي يوسف"، (ص 338).

"قلت: أرأيت إن بنى رجل بيمارستاناً وأشهد أنه جعل ذلك لله عز وجل، يعالج فيه المرضى وأهل البلاء، ووقف على ذلك أرضاً أو داراً، وجعل غلة ذلك تنفق فيما يحتاج إليه أهل البيمارستان، وعلى من يكون فيه من المرضى والأطباء والمعالجين. قال: إن كان يتعطل وينقطع، فالوقف باطل لا يجوز، وما كان من هذا لا ينقطع فالوقف عليه جائز، فإن أراد تصحيح الوقف فليجعل آخره للمساكين فإنه يصح ذلك، ويكون على ما جعله على مرمة هذا البيمارستان وعلى من يكون فيه من المرضى والمعالجين وغيرهم من القوامين"، (ص 305).

وفي الواقع إن شرط التأبيد له أهميته من حيث استقرار الوقف، والقصد منه أن يخرج الموقوف من ملك الوقف ولا يعود إليه، لكنه أمر نسبي إذ لا يمكن بقاء الموقوف إلى مدة لا نهاية لها. على أن القول بجواز الوقف المؤقت وعدم اشتراط التأبيد أكثر أهمية وأشد حاجة، ففي القول بجوازه تيسير كبير لتوسيع نطاق الأوقاف. وجاء في "المبسوط": "أن أبا يوسف يوسع في أمر الصدقة الموقوفة في قوله الآخر غاية التوسع ... ومما توسع فيه أبو يوسف رحمه الله أنه لا يشترط التأبيد فيها، حتى لو وقفها على جهة يتوهم انقطاعها يصح عنده وإن لم يجعل آخرها للمساكين"، (السرخسي، 1414هـ، 41/12).

وهذا ما قرره فقهاء المذهب المالكية، فالوقف لا يشترط فيه التأبيد، (الدردير، دت، 4/98: 104).

3- سلطة القضاء في الوقف: الأصل هو أن يكون الوقف حراً، كما سلف، على أن الوقف بعد تثبته يحتاج إلى رعاية القضاء ورقابته، لحصانته ووقاية من تعرضه للتلف، ولو حصل ذلك على يدي الوقف نفسه. وذلك لأن "القاضي هو القائم بحق الوقف وبحق المساكين، وهو الدافع عن ذلك"، (ص 424).

3- " كل وقف لا يكون آخره للمساكين فليس بوقف جائز، لأن الوقف هو المؤبد الذي لا ينقطع إلى يوم القيامة، إلا أن يشترط الواقف أن له أن يبيعه ويستبدل بثمنه ما يكون وفقاً مكانه، فإن هذا يجوز في قول أبي يوسف"، (ص: 390-391).

4- " كل وقف لا يكون آخره للمساكين، فإنه يبطل ويكون ميراثاً بين ورثة الواقف"، (ص 396).

5- " كل ما كان مرجعه إلى ورثة الواقف، فليس بوقف، وإنما الوقف ما كان مؤبداً لا يرجع ملكه إلى أحد من الناس"، (ص 475).

ونخلص من فيض هذه النصوص إلى أنه لا عبرة بالشروط الذي يتعارض مع هذا الأصل المقرر عند جمهور الفقهاء. ومن جملة عباراته في هذا الصدد: "وإذا اشترط في الوقف ما يكون إبطالاً له فالوقف باطل"، (ص 338). و"الوقف إنما يجوز إذا كان مبتوتاً منقطعاً، قد خرجت الضيعة عن ملك واقفها"، (ص 513).

ومن هذا القبيل أن يشترط لنفسه خيار الرجوع من الوقف، لأنه في هذه الصورة لم يكن الوقف مبتوتاً، ووجه هذا الرأي بقوله: "ألا ترى أن وقف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جارية على وجه الدهر إلى اليوم، ولم يبطلها أحد، وقد قال عامتهم في وقوفهم أبداً: "حتى يرثها الذي له ميراث السماوات والأرض وهو خير الوارثين"، وكل وقف لا يكون على هذه السبيل فهو باطل"، (ص 298).

ومن تطبيقات هذه القضية ما جاء في الفقرة الآتية التي ذكر فيها جواز الوقف على علاج المرضى وأطباء المستشفى، على أن يجعل الوقف في نهاية المطاف على المساكين، لكي يظل مؤبداً:

ومن المسائل التي أوردها تحت عنوان: "للقاضي إخراج الوقف من يد واقفه إذا كان غير مأمون عليه".

"قلت: فإن كان غير مأمون على هذا الوقف يخاف أن يتلفه، أو يحدث فيه حدثًا يكون فيه إتلافه، قال: يخرج القضي من يده. ألا ترى أنه لو منع أهل الوقف ما سعى لهم فطالبوه بذلك، أن القاضي يأخذه بدفع ذلك إليهم، مما يصير في يديه من غلة الوقف، ويلزمه ذلك ... فإن ترك عمارته فلم يعمره وفي يديه من غلته ما يمكنه أن يعمره.. يجبره القاضي على عمارته، فإن فعل وإلا أخرجه من يده"، (ص 399).

4- وقف المشاع: نجد الإمام الخصاف يضع بابًا مستقلا بعنوان "باب وقف المشاع وهل يقسم وما يدخل في ذلك".

وفي هذه الحالة الوقف يقاس على الوصية، جاء في كلام المؤلف: "لو أن رجلاً قال: قد أوصيت بحصتي من هذه الدار وهي الثلث، فوجدنا حصته النصف، قال: أنا نحكم للموصى له بالنصف كله، والوقف بمنزلة الوقف"، (ص 439).

وجاء في مستهل الباب المذكور: "قال أبو بكر رحمه الله: ولو أن رجلاً وقف نصف أرض له، أو نصف دار مشاع له، فوقف ذلك وقفًا صحيحًا، قال: إن ذلك جائز على مذهب أبي يوسف رحمه الله"، (ص 438).

وعلى هذا يصح وقف أذرع من الدار، فإذا قال: وقفت من داري هذه ألف ذراع، يجوز الوقف في ذلك على قول أبي يوسف، (ص 442).

- ومن هذا القبيل جواز مقدار مشاع من ثمار البستان. "فإن وقف جريبًا - من الطعام والأرض: مقدار معلوم - من بستانه هذا ولم يسم جريبان البستان، قال: الوقف جائز، ويكون جريبًا منه وقفًا على ما شرط"، (ص 444).

- وإذا جعل نصف بستانه وقفًا للبستان دولاب-أي الآلة التي تديرها الدابة ليستقي-، قال: الوقف جائز، ويدخل نصف البستان في الوقف ... فإن مات الواقف فأراد الوصي أن يقاسم الورثة هذا البستان، قال: يقسم، ويكون الدولاب والشرب مشاعا بين الوقف والورثة"، (ص 444).

ومما يندرج تحت هذا الموضوع: "إذا وقف حصته من أرضين أو من دور وهو النصف أو الثلث، فله أن يناقل شريكه ... في قول أبي يوسف رحمه الله إن كان أصلح وأدرّ على أهل الوقف"، (ص 445).

ولا يخفى مدى أهمية الموضوع في هذا العصر، إذ يتخرج على ذلك جواز وقف الأسهم ونحو ذلك.

5- استقطاع جزء احتياطي من الربيع لصيانة الوقف: الأصل أن يوزع الربيع على المستحقين، ولكن مع حجز جزء من الربيع لكي يؤدي الوقف دوره المنشود بدون انقطاع.

جاء في كتاب الخصاف رحمه الله: "مطلب: وقف على مرمة المسجد وما يحتاج إليه، فرم واشترى له، وفضلت فضلة ما حكمها؟

قال في توضيح هذا السؤال المطروح والإجابة عنها: إذا "فضلت فضلة من الغلة، هل تدفع إلى المساكين أو يكون ذلك موقوفًا للمسجد؟ قال: إن كانت الغلة دارة، فرّق ما يفضل من الغلة على المساكين، وإن كانوا يخافون أن تتعطل الغلة وتنقطع وقتًا من الأوقات فلا بأس أن يجبسوا على ما يحتاجون إليه للمسجد"، (ص: 305-306).

6- استغلال المزرعة الموقوفة: يجوز وقف المزرعة على الفقراء أو المجاهدين ونحو ذلك، على أن تستغل ويفرق ما اجتمع من غلاتها عليهم. وقد وضع طريقة الاستغلال في النص الآتي:

ومن خلال النظر في كثير من المسائل والموضوعات التي جاء طرحها بصورة موجزة في مواضع متعددة من هذا الكتاب، يمكن إجراء مقارنة بين الوقف في الماضي والحاضر، ثم تلك الاجتهادات المشار إليها في الكتاب، تراها مفيدة في تنظير كثير من القضايا المعاصرة ومعالجتها، ورافدة داعمة لما تتصدى له مؤسسات الوقف في سبيل التطوير للأوقاف في الوقت الحاضر في كثير من البلاد.

هذا ما تيسر عرضه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة. (1414هـ/1993م). المبسوط. بدون طبعة، بيروت: دار المعرفة.

Translation of Arabic References

al-Dardir, Abi Al-Barakat, Ahmad Bin Mohammad Bin Ahmad. (N.D.). *Al-Sharhu Saghir Alaa Aqrah Al-Masalik Ilaa Madhab Imam Malik Maa Hashiyat Al-Sawi*.

"قلت: وكيف تستغل؟ قال: إن كان في يدي القيم بأمر هذه الصدقة من غلتها شيء زرعها وأنفق غلتها، فإذا خرجت الغلة، حبس منها ما لا يحتاج إليه لبذرهما وعمارتها وما تحتاج إليه لها، ويفرق الباقي في الفقراء من الغزاة والمرابطين، وإن لم يكن في يدي القيم ما يزرع به هذه الأرض فله أن يؤجرها ويدفعها إلى من يزرعها بالنصف أو الثلث، ويعمل في ذلك بما فيه الحظ والتوفر"، (ص 559).

وفيما يبدو أن هناك مجالاً رحباً لتنمية الأوقاف باستثمار الأراضي الموقوفة بآليات بعيدة عن المخاطر، وربما يكون الربح أوفر بكثير بمقابل ما يمكن تحصيله بعقود الإجارة الطويلة التي جرى العمل بها قديماً بوجه عام.

المراجع

الدردير، أبي البركات، أحمد بن محمد بن أحمد (د. ت). الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك مع حاشية الصاوي. تحقيق مصطفى كمال وصفي، بدون طبعة، القاهرة: دار المعارف.

N.E. Verification of Mustafa Kamal Wasfi, Cairo: Dar Al-Maarif.

al-Sarkhasi, Mohammad Bin Ahmad Bin Abi Sahl. (1993). *Al-Mabsoot*. N.E, Beirut: Dar Al-Marifaa

علي أحمد الندوي أستاذ مشارك بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز . سبق وأن عمل بمشروع "معلمة القواعد الفقهية" التابع لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي - مشرفاً على قسم الضوابط الفقهية، لمدة تزيد على 5 سنوات، ومستشاراً لأمانة الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي بالرياض لمدة تزيد على 15 سنة. حصل على الدكتوراه من كلية الشريعة (شعبة الفقه) جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بدرجة "ممتاز" مع شهادة التفوق، وماجستير من كلية الشريعة (شعبة أصول الفقه)، بذات الجامعة بدرجة "ممتاز". نشر العديد من الأعمال العلمية في القواعد الفقهية، والمعاملات المالية، وحاصل على شهادة براءة اختراع من هيئة جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية، عام 1424هـ الاهتمامات البحثية والعلمية: فقه المعاملات المالية، ومقاصد الشريعة، والقواعد الفقهية. البريد الإلكتروني: nadwi777@hotmail.com

Book Review of

“*Ahkam Al-Waqf and Sadaqaat* (Rules of Endowments and Charities)”,
Abu Baker Ahmad bin Amro Al-Khasaf, 1st Ed, 2017, Beirut: Muasasat Al-Risalah

Reviewed by: Ali Ahmad Nadvi

*Associate Professor
Islamic Economics Institute,
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

ABSTRACT. This expose presents a review for the book of "*Ahkamul Waqf and Sadaqat* (Rules of Endowments and Charities)" authored by Imam Abu Bakr Ahmad bin Amro Al-Khassaf (A. d 261). The book is one of the primary sources of Islamic jurisprudence compiled specifically on the subject of waqf. The current edition of the book is a PhD dissertation on jurisprudence and its principles completed by *Subh uqla Al-baddah*. The book contains numerous opinions of Hanafi school of *fiqh*. Most of these opinions are in line with those of other schools of *fiqh*. Thus, the book is regarded as a good reference in dealing with contemporary issues relating to *waqf*.

Keywords: rules of *waqf*, *Al-Khassaf*, scientific verification, jurisprudence history of *waqf*, contemporary issues in *waqf*

KAUJIE Classification: E21, E22, E23